المعاهدات كمصدر من مصادر القانون الدولي

(عرض تقديمي)

أ.د. أمل يازجي
كلية الحقوق – جامعة دمشق

2020-2019

مصادر القانون الدولي

منبع القاعدة القانونية الدولية

عددتها المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية

تقسيم مظهر وغير منشأ لقواعد القانون الدولي

المادة ٣٨من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

(أ) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

(ب) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

(ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة.

(د) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعتبر هذا أو ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٩.

٢. لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك".

المادة ٣٨

- إن المصادر حسب ما جاءت في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية هو تقسيم مظهر وغير منشأ لقواعد القانون الدولي حيث أن نص المادة أن "وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن:

ـ النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية على الرابط

https://www.icj-cij.org/files/statute-of-the-court/statute-of-the-court-ar.pdf

المصادر حسب المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية

- **مصادر أصلية**
  - **المعاهدات الدولية**
  - **العرف الدولي**
  - **المبادئ العامة للقانون للأمم المتمدنة**
- **المصادر الاستدلالية**
  - **الاجتهاد القضائي الدولي**
  - **الآراء الفقهية**
- **مبادئ العدالة و الإنصاف إن اتفقت الأطراف المتنازعة على تطبيقها.**

العرف الدولي

- مجموعة من الأحكام القانونية نشأت من تكرار التزام الدول بها في تصرفاتها مع غيرها (القيام بفعل أو الامتناع عن القيام بفعل) في حالات معينة بوصفها قواعد تكتسب في اعتقاد غالبية الدول وصف الالتزام القانوني .
- لا يحتاج العرف للإجماع بل لأغلبية دول، ويمكن أن يكون إقليميا أو عالمي الطابع.
- أركان العرف:

١- الركن المادي: حيث يشترك عدد من الدول على تواتر القيام أو الامتناع عن الفعل (مثال الحماية الدبلوماسية).

٢- الركن المعنوي: وهو الشعور بالإلزام.

أمثلة عن العرف الدولي

- عرف عالمي: القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني لعام ٢٠٠٥

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/customary-law-rules-291008.htm

- عرف إقليمي: اللجوء الدبلوماسي، عرف مستقر في أمريكا اللاتينية حسب محكمة العدل الدولية: انظر قضية دي لا تورا بين البيرو وكولومبيا، انظر موجز الأحكام:

ar.pdf https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-1948-1991-

- عرف أقرته منظمة الدولية: التصويت في مجلس الأمن، والذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن حالة الامتناع عن التصويت في مسألة موضوعية فيما يتعلق بدولة دائمة العضوية، وجرى العرف على اعتبار أن الامتناع لا يعطل مشروع القرار، وليبقى القرار بحاجة إلى ٩ أصوات بما فيها الدول غير الممتنعة.

الأفضلية بين المعاهدة والعرف

- لا يوجد في القانون الدولي تسلسل هرمي للمصادر.
- إن هذه القواعد نابعة من إرادة واحدة متعادلة، وهي تعبير عن الرضى، وبالتالي في حال التعارض فإن اللاحق ينسخ السابق (قاعدة تخص المعاهدة والعرف).
- علما بأنه في حال اختيار الفرقاء الاحتكام إلى قواعد العدالة والانصاف بدل المعاهدات التي يرتبطون بها أو العرف الدولي الذي يحكم الواقعة التي يختلفون عليها، فإن الغلبة هنا هي لقواعد العدالة والإنصاف..

الأفضلية بين المعاهدة والعرف

- لم تأت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عند التعرض لتعديل المعاهدة (مادة ٤٠)، على ذكر العرف الدولي كوسيلة للتعديل ولا على قاعدة اللاحق ينسخ السابق، رغم ان التعامل الدولي كرَس هذه القاعدة.

المبادئ العامة للقانون

- ويقصد بالمبادئ القانونية مجموعة القواعد التي تؤمن بها الدول وتكون صالحة للتطبيق في كل الأنظمة القانونية. أو هي المبادئ الأساسية التي تشترك في احترامها والأخذ بها جماعة الدول، ومثالها مبدأ سيادة القانون الذي تم استقباله على المستوى الدولي لتصبح بموجبه قواعد القانون الدولي ملزمة للدول والمنظمات الدولية ، ثم عاد ليتم استقباله في النظم القانونية الوطنية.
- لم يعد الأمر يقتصر اليوم على مبادئ القانون الداخلي كالعقد شريعة المتعاقدين أو لا جريمة ولا عقوبة إلى بنص ، بل أيضا على مبادئ القانون الدولي، كمبدأ حماية الحقوق الأساسية للإنسان.. وتعد مبادئ الأمم المتحدة الواردة في المادة الثانية من الميثاق مبادئ عامة للقانون الدولي.

المصادر الاستدلالية

- الاجتهاد القضائي:

ويقصد بها أحكام المحاكم الدولية والوطنية والتي ترسخ قواعد القانون الدولي كما أنها أعطت في كثير من الأحيان تفسيرات وأرست مفاهيم جديدة: مثال رأي محكمة العدل الدولية لعام ١٩٤٩ والمتعلق بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية، ومثالها محكمة العدل الدائمة ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان...

- آراء الفقهاء:

والتي تساهم في تطور وصنع قواعد القانون الدولي، ومثالها شرط مارتنز والمعاملة الانسانية، الفقيه بودان ومفهوم السيادة..

مبادئ العدالة والإنصاف

- لها دور تكميلي لا يلجأ إليه القاضي إلا بناء على رضا الأطراف، وهي التي تمثل مفهوم ادماج بعض قواعد القانون الطبيعي في القانون الدولي الذي هو قانون وضعي.
- يوجد أمثلة على اللجوء إلى هذه القواعد في عدد من قضايا التي طرحت أما محكمة العدل الدولية.
- لا يشير النص الوارد في المادة ٣٨ لمن له الحق في طلب إعمال هذه المبادئ، هل للقاضي أن يقترح أم أن الأطراف هي التي تطلب ذلك.
- في حال إعمالها تستبعد باقي المصادر الأخرى من معاهدات وعرف دولي .

حديثا

- قرارات المنظمات الدولية.

- لم تشر المادة ٣٨ إلى هذه القرارات. ويرى البعض أنها لا تعدو أن تكون قرارات تنفيذية، بينما يرى بعض أخر أنها مجرد تأكيد للمبادئ القانونية الواردة في المواثيق الدولية، وأخيرا يرى جزء ثالث أنها مصدر مستقل من مصادر القانون الدولي و إن كانت غير ملزمة للدول الأعضاء إلزام المعاهدات والعرف.

سمات القرارات الصادرة عن منظمة دولية

- هي قرارات دولية صادرة عن جهاز له الشخصية الدولية.
- هي قرارات تعد من قبيل أعمال الإرادة المنفردة وليست صادرة عن إرادات الدول المكونة للمنظمة الدولية.
- هي قرارات غير ذات طبيعة تعاقدية، بل أعمال إرادة منفردة حتى ولو صدرت بالإجماع.
- هذه القرارات قد تكون عامة وقد تكون خاصة بدولة ما.
- هذه القرارات صادرة عن شخص من أشخاص القانون الدولي وخاضعة لأحكامه.

قرارات المنظمات الدولية

- جزء من الفقه الدولي إضافة إلى اجتهاد محكمة العدل الدولية كانا قد وسعا من المصادر التي حددتها المادة ٣٨، مما يفسح المجال لإدخال أعمال الإرادة المنفردة وقرارات المنظمات الدولية كمصدر من مصادر القانون الدولي على الأقل أو كمصادر إضافية، وهي وإن كانت غير ملزمة للدول الأعضاء حتى تاريخه إلزام المعاهدات و العرف إلا أنه "بالإمكان تقديمها كبرهان عند عدم وجود الدليل أمام هيئات التحكيم الدولية و محكمة العدل الدولية ".

مثال

- تعد مجموعة من قرارات الجمعية العامة بمثابة قرارات ذات طبيعة تشريعية وتمثل مصدرا احتياطيا للقانون الدولي:

١) القرار (٢٦٢٥) لعام ١٩٧٤، المتعلق بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢) القرار (٣٣١٤)لعام ١٩٧٤ن والمتعلق بتعريف العدوان.

٣) إعلان مالي (٣٧/١٠) لعام ١٩٨٧ والمتعلق بحل النزاعات الدولية بصورة سلمية.

مثال

- بعض قرارات الجمعية العامة كانت سببا لولادة عرف دولي:

١) القرار رقم ١٥١٤، لعام ١٩٦٠، حول منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة.

٢) القرار رقم ١٨٠٣ لعام ١٩٦٢ والمتعلق بالسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية.

٣) القرار رقم ٣٢٠١ لعام ١٩٧٤ والمتعلق بالإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

مثال

- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣، لعام ٢٠٠١، بخصوص تصميمه على مكافحة التهديدات للسلام والأمن الدوليين الناجمة عن أعمال الإرهاب والاعتراف بحق الدفاع عن النفس الفردي والجماعي. ودعا القرار جميع البلدان إلى التعاون في تقديم الجناة، منظمي وممولي الهجمات إلى العدالة وأن أولئك المسؤولين عن دعم أو إيواء الجناة والمنظمين والرعاة سيحاسبون.

https://undocs.org/ar/S/RES/1373(2001)

قرارات المنظمات الدولية

- يرى الجزء من الفقه الذي يرفض اعتبارها من قبيل المصادر المستقلة بقواعد القانون لدولي أن إغفال النص عليها في التعداد الوارد في المادة "٣٨ " قد جاء مقصودا. فهذه المادة قد عددت حسب رأيهم مصادر القواعد القانونية التي تحكم المنازعات ذات الصيغة القانونية، وتطبق بواسطة الأجهزة ذات الطابع القضائي، أما قرارات المنظمة الدولية فهي تصدر في غالبيتها عن أجهزة سياسية، والتي تقوم على حل المنازعات ذات الطابع السياسي. وتعد القرارات في نظر أتباع هذا المذهب ذات طبيعة اتفاقية في جوهرها والاتفاقيات قد ذكرتها المادة ٣٨، فلا حاجة إذن إلى للنص على القرارات على الاستقلال.

الاعتراض على كون قرارات المنظمات مصدر لقواعد القانون الدولي

- طائفة أخرى معارضة لكون هذه القرارات مصدرا مستقلا من الفقه لا تذهب إلى حد لتسوية القرارات بالاتفاقيات وإنما تقنع بالقول بأن تطبيق القرارات أمام المحكمة لا تعد وأن تكون في حقيقته تطبيقا للمعاهدة المنشئة للمنظمة التي تعد مصدرا لصلاحية القرارات ذلك لإنتاج آثارها، فلا حاجة إذن للنص على هذا الأخير استقلالا.

الاعتراض على كون قرارات المنظمات مصدر لقواعد القانون الدولي

- سوابق قضائية قد تؤيد المذهب المعارض لعدم اعتبار قرارات المنظمة الدولية مصدرا مستقلا لقواعد القانون الدولي. ففي قضية اللوتس على سبيل المثال ذهبت المحكمة الدائمة للعدل الدولي إلى القول : «لقواعد القانونية الملزمة للدول ... هي تلك التي تصدر عن حرارتهم، كما عبرت عنها الاتفاقيات أو بواسطة العادات التي جرت الدول على تقبلها باعتبارها تعبيرا عن القواعد القانونية».

قانون المعاهدات

قواعد القانون الدولي التي تحكم المعاهدات

- العرف الدولي: وهو الأساس الذي انطلق منه العمل لتبني اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات
- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٠، انظر النص على الرابط:
- http://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreatyCONV.html
- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية لعام ١٩٨٦: نص لم يدخل بعد حيز التنفيذ.
- عدد الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٦٩ لغاية ٢٠٢٠ هو ١١٦، و٤٥ دولة موقعة.

ما الذي ينظم علاقة الدول غير الأطراف في ميدان المعاهدات؟

- تبقى الدول غير الأطراف مقيدة بعدد من الضوابط أهمها:

١) الخضوع لقواعد القانون الدولي العام.

٢) الخضوع للقواعد الآمرة في القانون الدولي العام.

٣) الخضوع لكل عرف جديد في ميدان صياغة المعاهدات بما فيها اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩، والتي انقلبت إلى عرف دولي.

المعاهدات=الاتفاقية=الصك=العهد=الميثاق= البرتوكول (اللحق)= النظام الأساسي= اتفاق= تبادل الرسائل= مذكرة التفاهم

- ما المقصود بكون المعاهدة الدولية مصدر من مصادر القاعدة القانونية الدولية؟

هذا يعني أنها نصوص تضم عددا من القواعد القانونية الدولية، قد تكون آمرة أو تكميلية، قواعد تنظم العلاقة بين أشخاص القانون الدولي المتمتعين بشخصية قانونية دولية، أو أنها تحدد حقوق والتزامات تقع على عاتق هؤلاء الأشخاص.

المصطلحات باللغة الانكليزية

- المعاهدة: treaty الاتفاقية: convention
- الصك: league الميثاق: charter
- العهد:pact - Covenant البرتوكول (اللحق) : protocol
- النظام الأساسي : statute مذكرة التفاهم:
- اتفاق: accord
- تبادل الرسائل: exchange of letters

التعريف بالمصطلحات

- مصطلح المعاهدة بصورة عامة يستخدم لكل النصوص التي لها طابع ملزم وتخلق حقوقا والتزامات واجبة النفاذ وتخضع لقواعد القانون الدولي.
- بعض هذه الاتفاقات يطلع عليها مصطلح معاهدة لأن موضوعها يعالج مسألة على درجة عالية من الخطورة والأهمية، أو موضوعها مؤسساتي، وهي نصوص تحتاج إلى التصديق إضافة إلى التوقيع حتى لو منح كتاب التفويض حق التوقيع الكامل.

المعاهدة

- المعاهدة مصطلح عام يشمل كل الصكوك الملزمة بموجب القانون الدولي، بصرف النظر عن تسميتها الرسمية، التي تبرم بين شخصين اعتباريين دوليين أو أكثر. ومن ثم يجوز إبرام معاهدات فيما بين:

- المنظمات الدولية التي لها أهلية إبرام المعاهدات وبين الدول؛

- المنظمات الدولية التي لها أهلية إبرام المعاهدات بين بعضها بعضا.

المعاهدة

- لا توجد قواعد دولية بشأن الحالات التي ينبغي أن تطلق فيها تسمية المعاهدة على صك دولي. على أن مصطلح المعاهدة يستخدم عادة في الصكوك التي لها شيء من الأهمية والصفة الرسمية.

  (انظر المادة ٢ فقرة ١ - أ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩).

- منذ سنوات طويلة تم التخلي عن استخدام هذا المصطلح لصالح المصطلحات الأخرى.

الاتفاقية

- يستعمل مصطلح "الاتفاقية" الآن عموماً كتسمية للمعاهدات الرسمية المتعدّدة الأطراف التي تضم طائفة عريضة من الأطراف. وفي العادة يفتح الباب للاشتراك في الاتفاقيات من جانب المجتمع الدولي في مجموعة أو من جانب عدد كبير من الدول. وجرى الحال على إطلاق اسم الاتفاقية على الصكوك التي يجري التفاوض عليها تحت رعاية منظمة دولية. ويصدق الشيء نفسه على الصكوك التي تعتمدها هيئة من هيئات منظمة دولية.
- في اتفاقية فيينا استخدم فقط مصطلحا الاتفاقية والمعاهدة.

تابع المصطلحات

- مصطلح اتفاق accord يستخدم عادة للاتفاقات الثنائية فيما تعقده منظمة الأمم المتحدة وغيره من منظمات متربطة بها.
- مثال ذلك اتفاقات المقر: اتفاقية المقر التي تربط الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢١.
- المادة ٣٨ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية استخدمت مصطلح اتفاقيات conventions (الشريحة ٣).
- يستخدم مصطلح الاتفاقية للتعبير عن الاتفاق الثنائي أو المفتوحة للانضمام، والاتفاقات بين التي تعقدها المنظمات الدولية.

تابع المصطلحات- البرتوكول

- مصطلح البرتوكول له استخدامات عدة:

١- قد يكون ملحقا لمعاهدة أو اتفاقية، مثال ذلك البرتوكول الملحق باتفاقية فيينا للحصانات الدبلوماسية والذي يعطي محكمة العدل الدولية الحق بالنظر في النزاعات التي تنشأ عن هذه الاتفاقية.

٢- البرتوكول الاختياري: نص ملحق باتفاقية لكنه اختياري، مثال البرتوكولات الملحقة باتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

٣- البرتوكول المؤسس على معاهدة والذي يضع قواعد تساعد في تطبيق لاتفاقية –الاطار: مثال برتوكول عام ١٩٨٧ حول المواد التي تضعف طبقة الاوزون تطبيقا لاتفاقية عام ١٩٨٥ حول حماية طبقة الاوزون.

تابع المصطلحات- البرتوكول

٤- البرتوكول الذي يعدل أحكام في اتفاقية ما: مثال البرتوكول رقم ١١ الملحق بالاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان والذي يعدل نظام التقاضي والشكوى، والذي ألغى اللجنة وأبقى فقط على المحكمة.

٥- البرتوكول الاضافي: مثال برتوكولا جنيف لعام ١٩٧٧ المحلقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبرتوكول الثالث لعام ٢٠٠٨.

تابع المصطلحات الميثاق والصك

- الميثاق: يستخدم عادة عند عقد اتفاق منشأ لمنظمة دولية، ويتضمن عادة مبادئ وأهداف المنظمة، الأجهزة الرئيسية فيها، وطريقة عمل كل من هذه الأجهزة، ويعد الأساس الذي يحدد بموجبه حدود الشخصية القانونية للمنظمة.

  مثال :ميثاق الأمم المتحدة.

- الصك: وهو مصطلح مماثل للميثاق ومثاله صك عصبة الأمم وهي المنظمة التي سبقت الأمم المتحدة.

تابع المصطلحات- الاعلان

- الاعلان في معرض معاهدة:

١- لا تقصد الاطراف المتعاقدة هنا خلق التزام قانوني، بل فقط ايضاح بعض النقاط كما ترها هي فيما يتعلق بالالتزامات محل التعاقد، أي انها تفسر النص.

٢- يجوز سحب الإعلان وقتما ترى الدولة ذلك مناسبا لها.

الاعلان والاشعار

- يجب التمييز بين الإشعارات والإعلانات التفسيرية، فالإعلانات التفسيرية هي عادة بيانات تعطي معنى أكثر جلاءً للحكم، أما الإشعارات فهي بيانات لا تعدو كونها تعطي المعلومات اللازمة بمقتضى المعاهدة، مثال ذلك المادة ٧ /٣من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩: «عند التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، تخطر كل دولة طرف الأمين العام للأمم المتحدة بالولاية القضائية التي قررتها وفقا للفقرة ٢. وفي حالة أي تغيير، تقوم الدولة الطرف المعنية بإخطار الأمين العام بذلك على الفور».

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ICSFT.html

انواع الإعلانات- الإعلان التفسيري

- الإعلان التفسيري هو إعلان تصدره الدولة بشأن فهمها لبعض الأمور المشمولة بالمعاهدة أو بشأن تفسيرها لحكم بالذات من أحكامها. وعلى عكس التحفظات، فإنّ الإعلانات هي مجرد توضيح لموقف الدولة ولا ترمي إلى استبعاد الأثر القانوني للمعاهدة أو تغييره.

- مثاله: الاعلان الذي رافق التصديق على اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، والذي جاء به:

مثال الاعلان التفسيري

«تفهم حكومة الجمهورية العربية السورية أحكام المادة الخمسين - اثنان على النحو التالي:

تنطبق مدة التهديد أو استخدام القوة المنصوص عليها في هذه المادة أيضا على ممارسة القيود الاقتصادية والسياسية والعسكرية والنفسية وكذلك جميع أنواع القيود التي تستلزم التزام الدولة لإبرام معاهدة ضد رغبته أو مصلحته».

الإعلان الإلزامي

- الإعلان الإلزامي هو إعلان تشترطه المعاهدة تحديداً. وعلى عكس الإعلان التفسيري، فإنّ الإعلان الإلزامي يقيد الدولة المصدرة له.

مثال الاعلان الملزم

- تنص المادة ٤٠ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ في فقرتها الأولى على ما يلي:

« لأية دولة، عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام، أن تعلن أن هذه الاتفاقية ستشمل جميع الأقاليم التي تمثلها على الصعيد الدولي أو واحداً أو أكثر منها. ويبدأ سريان مفعول هذا الإعلان في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة إلى الدولة المعنية».

الإعلان الاختياري

- الإعلان الاختياري هو إعلان تنص المعاهدة تحديداً على إصداره ولكنها لا تشترطه. وعلى عكس الإعلان التفسيري، فإنّ الإعلان الاختياري يقيد الدولة المصدرة له.
- هو تصريح وحيد الجانب يوضح موقف الدولة من نقطة معينة: مثال قبول اختصاص محكمة العدل الدولية المسبق. وهذه الاعلانات لا تخلق التزام تجاه الغير انما التزام من الدولة التي اخذتها.

مثال على الاعلان الاختياري

- وتتضمّن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤ ، أحكاماً بشأن الإعلانات الاختيارية التي تعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في أن تتسلّم وتنظر في بلاغات من الدول تدعي بأن دولة طرفاً أخرى لا تتقيد بأحكام الاتفاقية (المادة ٢١) أو بلاغات من أفراد أو نيابة عن أفراد يدعون أنهم ضحايا لانتهاك دولة طرف أحكام الاتفاقية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ يتضمّن أحكاماً بشأن في المادة ٤١ التي تعترف باختصاص لجنة حقوق الإنسان

مذكرة التفاهم

- يستخدم هذا المصطلح للدلالة على نص ذو صفة أدنى من الصفة الرسمية للمعاهدة أو اتفاق دولي من النوع التقليدي، وترى الأمم المتحدة أن هذه المذكرات توضع لأمور فنية أو تفصيلية أو وضع ترتيبات تنفيذية في سياق اتفاق دولي، وترى أيضا أنها ملزمة وتقوم بتسجيلها إذا قدمت لها من طرف أطرافها إذا كانت الأمم المتحدة هي الطرف الأخر.
- ملاحظة تعريف وارد في (دليل المعاهدات)، منشورات الأمم المتحدة، ص ٥٩.

file:///C:/Users/USER/Desktop/Arabic.pdf

تابع المصطلحات- تبادل الوثائق أو تبادل الرسائل

- كل طرف يسلم الطرف الأخر وثيقة تحتوي على مجموعة من النقاط وموقعة من هذا الطرف، وعندما تستلمها الدولة الثانية فهي تقبل بها.
- يتبادل عادة الوزراء والسفراء والمدراء مثل هذه الوثائق.
- رأت محكمة العدل الدولية أن تبادل الرسائل يشكل في قراريها الصادر في ١ تموز ١٩٩٤، و ١٤ شباط ١٩٩٥، المتعلقان بترسيم الحدود البحرية بين البحرين وقطر: انظر موجز أحكام محكمة العدل الدولية: ١٩٩٢-١٩٩٦

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-1992-1996-ar.pdf

تعريف المعاهدات

- عرفت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ المعاهدة الدولية على أنها : "اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تمّ في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التسمية التي تطلق عليه":

- <u>بصورة عامة يمكن اعطاء التعريف الآتي للمعاهدة</u>:

هي اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر أو بين دولة ومنظمة دولية حكومية أو بين منظمتين دوليتين حكوميتين أو أكثر، كتابة أو شفاهة، ويخضع للقانون الدولي سواء تمّ في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التسمية التي تطلق عليه.

تعريف المعاهدات

- فقط بين الدول، لكن المنظمات الدولية أصبحت تعقد اتفاقات تخضع للقانون الدولي. ولا يمكن للفرد سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا عقد معاهدة مع دولة أو مع منظمة دولية.
- اتفاق يعقد كتابة في وثيقة واحدة أو أكثر ولها تسميات عدة.
- المعاهدة هي اتفاق يخضع لقواعد القانون الدولي.
- المعاهدة اتفاق يهدف إلى إحداث آثار قانونية: حقوق والتزامات.

الاتفاقيات غير المكتوبة- مادة ٣ من اتفاقية فينا لعام ١٩٦٩، اتفاقات الجنتلمان

- إن عدم سريان هذه الاتفاقية على الاتفاقات الدولية التي تعقد بين الدول والأشخاص الأخرى للقانون الدولي أو بين الأشخاص الأخرى مع بعضها البعض، أو على الاتفاقات الدولية التي لا تتخذ شكلاً مكتوباً لا يخل بـ:

(أ) القوة القانونية لتلك الاتفاقات؛

(ب) سريان أية قاعدة واردة في هذه الاتفاقية على تلك الاتفاقات إذا كانت تخضع لها بصورة مستقلة عن الاتفاقية؛

(ج) بسريان هذه الاتفاقية على علاقات الدول مع بعضها البعض في ظل الاتفاقات الدولية التي تكون الأشخاص الأخرى للقانون الدولي أطرافاً فيها أيضاً.

أنواع المعاهدات

- من حيث الأطراف: قدت كون المعاهدات **ثنائية** وقد تكون معاهدات **جماعية**.
- من حيث قدرتها على إنشاء قواعد القانون الدولي معاهدات **عقدية** (خاصة) موضوعها تبادل مصالح فردية ومعاهدات **شارعة** تضع قواعد موضوعية عامة لتنظيم مصالح مشتركة بين الدول.

أنواع المعاهدات

- للدول أو المنظمات الدولية الحكومية أن تعقد اتفاقيات محددة المدة والتي تنقضي بانقضاء هذه المدة، كما أن لها أن تقعد ما يطلق عليه اتفاقا مؤقتا والذي ينقضي عند إبرام الاتفاق النهائي.
- لم تأتي اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بأي شرط خاص بمثل هذه الاتفاقات، مما يعني أن لا شيء يمنع من ادراج شرط المدة أو تحديد كون الاتفاقية مؤقتة بانتظار إبرام اتفاق نهائي بين الاطراف .

أنواع المعاهدات

- مثال اتفاقية محددة المدة: اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٠ للجوء والتي كانت محددة بمدة ثلاث سنوات، ثم ألغي شرط المدة إضافة إلى إلغاء القيد الجغرافي.

- مثال على الاتفاق المؤقت : الاتفاقية بين اليونان ومقدونيا اليوغوسلافية بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٥، انظر حكم محكمة العدل الدولية لعام ٢٠١١ بشأن تطبيق هذه الاتفاقية (موجز الأحكام ص ٢٥٨):

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2008-2012-ar.pdf

مثال على الاتفاق المؤقت

- برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العربية السورية وتركيا لعام ١٩٨٧، والذي ينص على توازع حصص ريثما يتم اتفاق نهائي حول تقاسم المياه بين الجانبين (المادة السادسة) .

- الاتفاق المعقود بين سوريا والعراق لعام ١٩٩٠ لتوزيع الحصص من نهر الفرات ريثما يتم عمل اتفاق نهائي بين تركيا وسورية والعراق.

ما الفرق بين المعاهدة والعقد الدولي؟

- العقد الدولي هو اتفاق بين أحد أشخاص القانون الدولي العام (دولة أو منظمة دولية حكومية) وأحد أشخاص القانون الخاص أو بين أشخاص القانون الخاص، إذا كان أحدهم أجنبيا، سواء كان هذا الشخص شركة أو منظمة غير حكومية أو شخصا طبيعيا وبصرف النظر عن طبيعة الموضوع محل التعاقد.

شروط صحة المعاهدات

- أهلية التعاقد: لا تتوفر إلا للدول ذات السيادة الكاملة وكذلك المنظمات الدولية في حدود معين. سلامة الإرادة (الرضا) أو خلوها من أي إكراه أو غش أو تدليس حيث يمكن أن يطلب إبطال المعاهدة.
- أما المنظمات الدولية فهي تستمد من نظامها الأساسي قدرتها على عقد الاتفاقات. وكانت المادة ١٠٤ من ميثاق الأمم المتحدة هي ذهبت إلى منح الأهلية القانونية للمنظمة الدولية، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٤٩ هو الذي حدود هذه الشخصية.

نص الميثاق :https://www.un.org/ar/charter-united-nations/

أحكام وفتاوى المحكمة: https://www.icj-cij.org/ar

عيوب الرضا

- <u>الغـلــط:</u>
- ان إصلاح الغلط في المعاهدات الدولية له معنيان اثنان.
- الأول الغلط في صياغة نص المعاهدة فادا ما ظهر بعد إضفاء الصفة الرسمية على المعاهدة أنها تحتوي على خطا، فالإجراءات في هده الحالة هو تصحيح الخطأ .
- والثاني هو الغلط في الرضا ادا كان يتصل بواقعة معينة او موقف معين كان من العوامل الأساسية في ارتضاء الأطراف الالتزام بالمعاهدة.

التدليس مادة ٤٩ من اتفاقية فيينا

- يمكن تسمية التدليس او الغش بالتغيير او الخداع وهي من الأسباب المفسدة للرضا التي تدعوا إلى إلغاء والغش والتدليس يفترض وجود عمل ايجابي يدفع احد الأطراف في المعاهدة على فهم امر على غير حقيقة مما يسهل عليه التوقيع على المعاهدة هدا العمل الايجابي يتمثل في سلوك تدليسي بقصد حمل احد الأطراف على فهم امر معين على غير حقيقته ،ومن ثم يكون قبوله للمعاهدة بناء على هدا الفهم الخاطئ .

إكراه ممثل الدولة وإكراه الدولة

- المادة ٥١: «ليس لتعبير الدولة عن رضاها الالتزام بمعاهدة والذي تم التوصل إليه بإكراه ممثلها عن طريق أعمال أو تهديدات موجهة ضده أي أثر قانوني»، أي يترتب بطلان المعاهدة.
- المادة ٥٢: «إكراه الدولة بالتهديد أو باستخدام القوة: تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو استخدام القوة بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة».

آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات

- انظر مشروع لجنة القانون الدولي في دورتها الثالثة والستين، الفصل السادس، والمتعلق بمشاريع «آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات» :

https://legal.un.org/ilc/reports/2011/arabic/chp6.pdf

- التقرير كاملا على الرابط:

https://undocs.org/ar/A/66/10

الإكراه

- نصت اتفاقية فيينا على إمكانية بطلان المعاهدات التي تبرم نتيجة لإكراه.
- الإكراه الذي يقع على الدولة فانه يثير العديد من المسائل.
- لا يترتب على هدا الإكراه إبطال المعاهدات اذا أبرمت نتيجة الحرب (مثال معاهدات السلام أو السلم).
- الإكراه هو وسيلة ضغط تمارسها دولة مفاوضة من أجل إبرام معاهدة والإكراه قد يقع على الممثل او على الدولة ذاتها فالإكراه الذي يمارس على المفاوض من شأنه أن يكون سبباَ في إبطال المعاهدة.
- يعد الاحتلال سببا رئيسا في إقرار الإكراه.

إفساد ذمة ممثل الدولة

- يقصد بدلك التأثير على ممثل الدولة بمختلف وسائل الإغراء المادية والمعنوية كي ينصرف وفق رغبات الطرف الأخر صاحب المصلحة في ابرام المعاهدة على نحو معين لم تكن لتقبله الدولة التي يمثلها لو انها كانت على علم بكافة الأوضاع والملابسات المتصلة بالمعاهدة على حقيقتها.

التدليس مثال

- حكمت به محكمة نورمبرغ العسكرية بخصوص اتفاق ميونخ المبرم بين ألمانيا وفرنسا و بريطانيا سنة ١٩٣٨حيث قضت المحكمة بان الحكومة الألمانية قد سلكت مسلكا تدليسي عند إبرام هدا الاتفاق ولم يكن في نيتها احترامه ،وكان هدفها الأساسي طمأنة بريطانيا وفرنسا حتى تتمكن من ضم بوهيميا، مورافيا نتيجة فصلها عن تشيكوسلوفاكيا وقد استندت محكمة نورمبرغ في حكمها على الوثائق الرسمية للحكومة الألمانية سنة١٩٤٥.

مشروعية موضوع المعاهدة

- تعد المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا إذا كانت وقت إبرامها تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام.
- وعليه يجب أن لا تتعارض المعاهدة مع التزامات الدولة التي حددها ميثاق الأمم المتحدة في المبادئ الواردة في المادة الثانية من الميثاق والتي تعد بمثابة قواعد آمرة في القانون الدولي، إضافة إلى كونها مبادئ عامة لهذا القانون.

- أن يكون موضوع الاتفاقية ممكنا.

النظام القانوني للمعاهدات

- **أي مراحل عقد المعاهدة:**

١) **المفاوضات.**
٢) **التحرير والصياغة.**
٣) **التوقيع.**
٤) **التصديق.**
٥) **الانضمام إلى المعاهدات.**
٦) **إيداع الوثائق.**
٧) **سريان المعاهدة.**

المرحلة الأولى- المفاوضات

- تبدأ حياة المعاهدة بالمفاوضات وعلى المشاركين أن يكون لهم صفة رسمية لما لهذه الوثائق من نتائج قانونية على المستوى الدولي والداخلي للدول والمنظمات الدولية على حد سواء.

وثائق التفويض مادة ٧/١ من اتفاقية فيينا

- يعد الشخص ممثلاً للدولة من أجل اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه، أو من أجل التعبير عن رضا الالتزام بالمعاهدة في إحدى الحالتين التاليتين:

(أ) إذا أبرز وثيقة التفويض الكامل المناسبة؛ أو

(ب) إذا بدا من تعامل الدول المعنية أو من ظروف أخرى أن نيتها انصرفت إلى اعتبار ذلك الشخص ممثلاً للدولة من أجل هذا الغرض وممنوحا تفويض كامل.

التفويض التام أو الكامل

- يتخذ التفويض التام عادة شكل وثيقة رسمية يصدرها رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية ويخوّل فيها الشخص المسمى فيها القيام بتصرفات معيّنة فيما يتصل بمعاهدة.

مادة ٧/٢ من اتفاقية فيينا

- يعد الأشخاص التالون ممثلين لدولهم بحكم وظائفهم، ودون حاجة إلى إبراز وثيقة التفويض الكامل:

(أ) رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية، من أجل القيام بجميع الأعمال المتعلقة بعقد المعاهدة؛

(ب) رؤساء البعثات الدبلوماسية من اجل اعتماد نص المعاهدة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمدين لديها؛

(ج) الممثلون المعتمدون من قبل الدول لدى مؤتمر دولي أو لدى منظمة دولية أو إحدى هيأتها وذلك من أجل اعتماد نص المعاهدة في ذلك المؤتمر أو المنظمة أو الهيئة.

المفاوضات

- قد تكون ثنائية أو جماعية.
- قد تكون سرية وقد تكون علنية.
- قد تأخذ شكل لجان أو شكل مؤتمر دبلوماسي.
- قد تكون في زمان واحد أو في فترات زمنية مختلفة متقاربة أو متابعة.
- قد تنجح هذه المفاوضات وقد تفشل مما يعني وضع حد لتطور فكرة عقد الاتفاقية.

المرحلة الثانية- لتحرير والصياغة

- لا بد أن تصاغ في ألفاظ واضحة تجنبا للاختلاف حول تفسيرها.
- لا بد من يمتلك أعضاء لجان الصياغة معرفة قانونية واسعة بأحكام القانون الدولي.
- لا بد أن يمتلكوا أيضا معرفة باللغات العاملة الأخرى، حتى لا نكون أما نصوص متباينة.
- تتكون المعاهدة عادة من ثلاثة أجزاء هي الديباجة أو المقدمة ثم صلب المعاهد أو أحكام المعاهدة ثم أحكام انتقالية وأخيرا خاتمة تتضمن تاريخ النفاذ و كيفية الانضمام والانسحاب والملاحق (المرافق) إن وجدت.

اللغة الموثقة

- تحدّد المعاهدة عادة لغاتها الموثقة - وهي اللغات التي يتقرر بها ما تعنيه أحكامها.
- يحق لكل دولة أن تختار اللغة العاملة التي تراها مناسبة لها، وتنحصر التزامات الدولة في هذه الحالة بالنص الذي اختارته.
- تقوم عادة سكرتاريا الأمم المتحدة بحفظ نسخ من الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية والتي تكون اللغة الإنكليزية هي اللغة العاملة ، بترجمتها إلى اللغة الفرنسية أيضا.

مثال عن اللغة العاملة

- تنص المادة ٨٥ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات النصوص الرسمية لهذه الاتفاقية:

«يودع أصل هذه الاتفاقية التي تعتبر نصوصها المحررة باللغات الصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية متساوية في حجيتها لدى الأمين العام للأمم المتحدة».

المرحلة الثالثة- التوقيع وأثاره

- التوقيع إجراء شكلي ويحتاج عادة للتصديق إلا في الحالات الآتية:

- إذا نصت الاتفاقية على يكون للتوقيع هذا الأثر، فالعقد شريعة المتعاقدين (الاتفاقيات المبسطة).

- إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المفاوضة قد اتفقت على أن يكون للتوقيع هذا الأثر (تبادل وثائق).

- إذا أعلنت الدول نيتها في إعطاء التوقيع هذا الإثر في وثيقة تفويض ممثلها أو عبرت عن ذلك أثناء المفاوضات.

أنواع التوقيع

وعليه التوقيع قد يكون نهائيا أو بسيطا:

- التوقيع النهائي (التوقيع غير المشروط بالتصديق) يقع التوقيع النهائي حين تعبّر الدولة عن موافقتها على الالتزام بمعاهدة بالتوقيع على المعاهدة دون حاجة إلى التصديق أو القبول أو الموافقة.
- التوقيع البسيط (التوقيع المشروط بالتصديق) يطبّق التوقيع البسيط في معظم المعاهدات، لكنه يدل على نية الدولة اتخاذ إجراء إيجابي للتعبير عن موافقتها على الالتزام بالمعاهدة في تاريخ مقبل. ومؤدّى ذلك أنّ الدولة عندما توقّع على المعاهدة يكون توقيعها مشروطاً بالتصديق أو القبول أو الموافقة. ولا تكون الدولة قد عبرت عن الالتزام بالمعاهدة إلاّ عند قيامها بالتصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها.

تابع انواع التوقيع

- تحدد عادة وثائق التفويض نوع التوقيع، فقد يتم التوقيع على مرحلتين:

- التوقيع بالأحرف الأولى ويعني ذلك إعطاء فرصة للمفاوضين للرجوع إلى حكوماتهم لتبدي رأيها النهائي في المعاهدة قبل الالتزام بها رسميا و يسمى أيضا بالتوقيع بشرط المشاورة. والمرحلة الثانية فهي التوقيع النهائي أو الرسمي.
- أو التوقيع الكامل: أي أن تبدي السلطة التنفيذية موافقتها على النص.

أثر التوقيع

للتوقيع أثره من حيث أنه يفرض على الدولة الالتزام بعدم تعطيل موضوع المعاهدة أو الغرض منها قبل دخولها حيز التنفيذ.

تنص المادة ١/١٨ من اتفاقية فينا والتي تتعلق بالالتزام الأطراف بعدم تعطيل موضوع المعاهدة أو الغرض منها قبل دخولها حيز التنفيذ

- «إذا كانت قد وقعت المعاهدة أو تبادلت الوثائق المنشئة لها بشرط التصديق، أو القبول، أو الموافقة، إلى أن تظهر بوضوح نيتها في أن لا تصبح طرفاً في المعاهدة».

هل يجوز سحب التوقيع؟

- بالعودة إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لا نجد أثرا لسحب التوقيع، لذا تطبق قاعدة من يملك الأكثر يملك الأقل.

- مثال سحب التوقيع: سحب الولايات المتحدة الأمريكية توقيعها على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المادة ١٤/١من اتفاقية فيينا

- «تعبر الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة بالتصديق عليها في إحدى الحالات التالية:

(أ) إذا نصت المعاهدة على أن التعبير عن الرضا يتم بالتصديق؛ أو

(ب) إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على اشتراط التصديق؛ أو

(ج) إذا كان ممثل الدولة قد وقع المعاهدة بشرط التصديق؛ أو

(د) إذا بدت نية الدولة المعنية من وثيقة تفويض ممثلها أن يكون توقيعها مشروطاً بالتصديق على المعاهدة، أو عبرت الدولة عن مثل هذه النية أثناء المفاوضات».

الانضمام

- هو تصديق دولة على معاهدة كانت قد دخلت حيز التنفيذ سابقا. تسري أحكام المعاهدات عادة من تاريخ الانضمام.
- المعاهدات نوعان:

- المعاهدات المغلقة التي لا يسمح بالانضمام إليها إلاَّ وفق معايير معينة كما هو الحال بالنسبة للجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، والمؤتمر الإسلامي.
- المعاهدات المفتوحة للجميع بشرط احترام الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ما ذهبت إليه المادة ١٦ من اتفاقية فيينا

- «تعبر الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة بالانضمام إليها في إحدى الحالات التالية:

(أ) إذا نصت المعاهدة على أن التعبير عن الرضا يتم بالانضمام؛ أو

(ب) إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على أن التعبير عن الرضا يتم بالانضمام؛ أو

(ج) إذا اتفقت جميع الأطراف فيما بعد على أن التعبير عن الرضا يتم بالانضمام.».

- مثال: المادة ١٨ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله لعام ١٩٦٦

https://www.justice.gov.il/Ar/SpecialProjects/AntiRacismAr/Pages/UNConvention.aspx

إيداع الوثائق

- يكون الايداع بإرسال نسخة من وثائق التصديق إلى الدول الأطراف (المعاهدة الثنائية).
- أما في المعاهدات الجماعية فتكون عاصمة الدولة التي عقد فيها المفاوضات مقراً لإيداع التصديقات.
- بالنسبة للمعاهدات التي تتم تحت إشراف الأمم المتحدة فيكون مقر الأمم المتحدة هو مكان الإيداع.

الوديع

- وديع المعاهدة هو أية دولة أو منظمة أو مؤسسة يُعهد إليها حفظ تلك المعاهدة (مادة ٧٦ من اتفاقية فيينا)
- وظائف الوديع حددتها المادة٧٧ من اتفاقية فيينا:

(أ) حفظ النسخة الأصلية للمعاهدة وأية وثيقة تفويض كامل تسلم إليها؛

(ب) إعداد نسخ معتمدة من النص الأصلي وإعداد أي نص آخر للمعاهدة بلغات إضافية على النحو المقرر في المعاهدة وإرسال هذه النسخ إلى الأطراف والدول التي من حقها أن تصبح أطرافاً في المعاهدة؛

وظائف الوديع

(ج) استلام أية توقيعات على المعاهدة وكذلك استلام وحفظ أية وثائق أو إخطارات أو مراسلات تتصل بها؛

(د) فحص ما إذا كان التوقيع أو الوثيقة أو الإخطار أو المراسلة المتعلقة بالمعاهدة صحيحة وبالصيغة المناسبة، ولفت انتباه الدولة المعنية إذا ما اقتضى الأمر إلى ذلك؛

(هـ) إبلاغ الأطراف والدول التي من حقها أن تصبح أطرافاً في المعاهدة بالتصرفات والإخطارات المتعلقة بالمعاهدة؛

وظائف الوديع

(و) إبلاغ الدول التي من حقها أن تصبح أطرافاً في المعاهدة عندما تتلقى بالاستلام أو الإيداع وثائق التصديق أو الانضمام أو القبول أو الموافقة المشترطة لدخول المعاهدة حيز التنفيذ؛

(ز) تسجيل المعاهدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة؛

(ح) تنفيذ الالتزامات المبينة في نصوص أخرى من هذه الاتفاقية.

تعيين الأمين العام للأمم المتحدة وديعا

- عندما يراد أن يعيّن الأمين العام الوديع لمعاهدة ما، وجب استشارة قسم المعاهدات في أقرب وقت بمجرد بدء المفاوضات على المعاهدة المتعدّدة الأطراف المعنية. وقبول الأمين العام لأداء وظائف الوديع ليس تلقائياً.
- مثال : الأمين العام للأمم المتحدة هو الوديع لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

الودعاء المشتركون

- يعيّن، على سبيل الاستثناء، عدة ودعاء بوصفهم ودعاء مشتركين. تنص المادة التاسعة فقرة ٢ من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ على ما يلي:

«تخضع هذه المعاهدة لتصديق الدول الموقّعة لها وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، المعيّنة بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الوديعة».

سريان المعاهدة

- الأصل أن الاتفاقية هي التي تحدد تاريخ سريانها سواء من تاريخ التوقيع عليها (عندما يكون التوقيع كافياً) أو عند التصديق عليها من عدد محدد من الدول. ويحدد نص المعاهدة عادة عدد التصديقات المطلوبة لبدء السريان.
- يمكن أن يحتوي نص المعاهدة على مادة تجعل جزء من أحكامها قابل للتأجيل، مثال: المادة ١٢٤ من نظام المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨.
- وتشترط المعاهدات عادة أن تنقضي فترة معيّنة من الوقت بين تاريخ إيداع العدد المطلوب من الصكوك وتاريخ بدء النفاذ. وكثيراً ما تحدد مهلة زمنية لكفالة استيفاء الشروط المسبقة.

مثال المادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي

- بالرغم من أحكام الفقرة ١ من المادة ١٢، يجوز للدولة عندما تصبح طرفا في هذا النظام الأساسي، أن تعلن عدم قبولها اختصاص المحكمة لمدة سبع سنوات من بدء سريان هذا النظام الأساسي عليها، وذلك فيما يتعلق بفئة الجرائم المشار إليها في المادة ٨ لدى حصول ادعاء بأن مواطنين من تلك الدولة قد ارتكبوا جريمة من تلك الجرائم أو أن الجريمة قد ارتكبت في إقليمها. ويمكن في أي وقت سحب الإعلان الصادر بموجب هذه المادة. ويعاد النظر في أحكام هذه المادة في المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد وفقا للفقرة ١ من المادة ١٢٣.

https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852-AEE9-4757-ABE7-9CDC7CF02886/284265/RomeStatuteAra.pdf

مثال عن انقضاء مدة بين استكمال العدد المطلوب من الصكوك وتاريخ بدء النفاذ

- تنص المادة ٣٥ في الفقرة الأولى من الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها لعام ٢٠٠٢ ، على ما يلي:

«يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام العاشر لدى الأمين العام».

- انظر مثال اخر: المادة ٣٨ فقرة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام٢٠٠٠ .

http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html

سريان المعاهدة

- تحدد أحكام المعاهدة عادة كيفية وتاريخ بدء نفاذ المعاهدة . وإذا لم تحدد المعاهدة تاريخ وطريقة بدء النفاذ، يُفترض بأن نفاذ المعاهدة يبدأ حالما تعرب الدول المتفاوضة عن موافقتها على أن تكون ملزمة بالمعاهدة (انظر المادة ٢٤ فقرة ١ و ٢)من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩.

النظام القانوني للمعاهدات/تابع

٨) **التحفظ على المعاهدة الدولية.**

٩) **تسجيل المعاهدات ونشرها.**

١٠) **تنفيذ المعاهدة.**

١١) **أثر المعاهدة بالنسبة للغير:**

أ- **المعاهدات التي تضع أحكاما شاملة.**

ب- **المعاهدات التي تنظم أوضاعا دائمة.**

ت- **المعاهدات ذات الأساس العرفي.**

ث- **المعاهدات التي تشترط لمصلحة الغير.**

ج- شرط الدولة الأكثر رعاية.

١٢) **نفاذ المعاهدات .**

التحفظ

- التحفظ هو إجراء وحيد الطرف صادر عن دولة عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها المعاهدة أو الانضمام إليها بقصد استبعاد حكم من أحكام الاتفاقية أو تعديل مضمونه، للدولة المتحفظة أن تسحب التحفظ في أيّ وقت. فالتحفظات تقيد أو تغيّر آثار المعاهدات ولكنها يمكن أن تساعد على النهوض بالعلاقات الدولية فهي تمكن الدول من المشاركة في معاهدات لم تكن لتشارك فيها.
- مبدأ التحفظ لا زال يشكل مظهر من مظاهر السيادة للدولة.
- يختلف التحفظ عن الاعلان.
- الاتفاقيات الثنائية يعتبر رفض التحفظ إنهاء للاتفاقية، أما في الاتفاقيات الجماعية فالرفض الجماعي يعني اعتبار الدولة المتحفظة غير ملزمة بالمعاهدة ولا يمكنها التمسك بها.

مادة ١٩ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩

- «للدولة، لدى توقيع معاهدة ما أو التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، أن تبدي تحفظا، إلا إذا:

(أ) حظرت المعاهدة هذا التحفظ؛ أو

(ب) نصت المعاهدة على أنه لا يجوز أن توضع إلا تحفظات محددة ليس من بينها التحفظ المعني؛ أو

(ج) أن يكون التحفظ، في غير الحالات التي تنص عليها الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ب)، منافيا لموضوع المعاهدة وغرضها».

- هذا يعني أنه :قد تسمح المعاهدات بالتحفظ وقد تمنعه وسكوت نص الاتفاقية يعني السماح بالتحفظ.

المادة ٢٠ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩

«١- لا يتطلب التحفظ الذي تجيزه المعاهدة صراحة أي قبول لاحق من الدول المتعاقدة الأخرى ما لم تنص المعاهدة على ذلك.

٢- حين يتبين من كون الدول المتفاوضة محدودة العدد ومن موضوع المعاهدة وهدفها أن تطبيق المعاهدة بكاملها بين جميع الأطراف شرط أساسي لموافقة كل منهم على الالتزام بالمعاهدة، يتطلب التحفظ قبول جميع الأطراف.

٣- حين تكون المعاهدة وثيقة منشئة لمنظمة دولية، يتطلب التحفظ، ما لم تنص المعاهدة على حكم مخالف، قبول الجهاز المختص في تلك المنظمة».

الهدف من التحفظ

- لا يجوز أن تكون التحفظات متعارضة مع غرض المعاهدة ومقصده.
- تقيد التحفظات وقد تغيّر من آثار المعاهدات ولكنها يمكن أن تساعد على النهوض بالعلاقات الدولية، وذلك بتمكين الدول من المشاركة في معاهدات لم تكن لتشارك فيها لولا التحفظات.
- لا يعدل التحفظ الذي تبديه دولة ما على نص معين من معاهدة نصوص هذه المعاهدة بالنسبة للأطراف الأخرى في علاقاتها ببعضها البعض (مادة ٢١ من اتفاقية فيينا فقرة ٢).

سحب التحفظ

- سحب التحفظات فتتناوله المادة ٢٢ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ :
- يجوز سحب التحفظ في أي وقت كان ولا يشترط من أجل ذلك رضا الدولة التي كانت قد قبلت التحفظ.
- سحب التحفظات أو الاعتراضات على التحفظات يجب أن يكون خطياً (انظر المادة ٢٣ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩).

مثال على التحفظ

- أوردت الجمهورية العربية السورية التحفظات الأتية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨١، والتي أبدتها عند انضمامها إلى هذه الاتفاقية في ٢٨ أذار ٢٠٠٣: التحفظ على المادة ٢ ؛ الفقرة ٢ من المادة ٩ بشأن منح جنسية الأم للأطفال ؛ الفقرة ٤ من المادة ١٥ المتعلقة بالحق في حرية التنقل واختيار محل إقامة أو مسكن ؛ الفقرات الفرعية ج) ، د) ، و) و ز) من الفقرة ١ من المادة ١٦ المتعلقة بالمساواة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه فيما يتعلق بالوصاية ، الوصاية والحضانة والتبني ؛ الفقرة ٢ من المادة ١٦، المتعلقة بالآثار القانونية للخطوبة وزواج الأطفال ، لعدم توافقها مع مبادئ الإسلام ؛ والفقرة ١ من المادة ٢٩ المتعلقة بالتحكيم بين الدول في حالة النزاع.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=_en

تسجيل المعاهدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة

- أكد ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ التسجيل في المادة ١٠٢ حيث نصت على أنه «كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقدها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشرها بأسرع ما يمكن».
- وبالنظر إلى وجود المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة فإن الأمم المتحدة تقوم، بحكم وظيفتها، بتسجيل المعاهدات المتعدّدة الأطراف التي تعيّن الأمين العام وديعاً.
- . وتبقى صكوك المعاهدات في حيازة قسم المعاهدات في الأمانة العامة ما لم يكن قسم المعاهدات قد وافق مسبقاً على ترتيبات خاصة.

التسجيل وفقا لاتفاقية فيينا

- كما أكدت اتفاقية فيينا في مادتها ٨٠ «تحال المعاهدات بعد دخولها دور النفاذ إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لتسجيلها أو قيدها وحفظها وفقا لكل حالة على حده ونشرها».
- تأتي أهمية هذه المادة من تأكيدها على أهمية التسجيل لدى الأمانة العامة في الأمم المتحدة، خاصة للمعاهدات التي لا يكون الأمين العام وديعا لها.

مثال عن التسجيل

- مثال عن تفويض التسجيل: المادة التاسعة عشرة من اتفاقية منع جريمة الأجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ تنص صراحة على ما يلي:

«يسجّل الأمين العام للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في التاريخ الذي يبدأ نفاذها فيه».

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/62sgrn.htm

أثر المعاهدات على الغير

- الأصل هو الأثر بين الأطراف المتعاقدة.

- لكن قد يمتد الأثر للغير:

١- المعاهدات ذات الأساس العرفي: وهذا النوع من المعاهدات لا يعدو أن يكون تدويناً لعرف دولي سائد أو قائم والتزام الدول الغير بها نابع من التزامها بالعرف مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

في تنفيذ المعاهدات
قرارات صادرة عن محكمة العدل الدولية

- تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري _ (جورجيا ضد الاتحاد الروسي).

- الحكم الصادر في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١.

- موجز أحكام المحكمة من ص ١٩٨ وحتى ص ٢٢٠.

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2008-2012-ar.pdf

مثال ٢ من أحكام محكمة العدل الدولية المتعلقة بتنفيذ معاهدة

- تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها كرواتيا ضد صربيا الدفوع الابتدائية .

- الحكم الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

- موجز أحكام المحكمة من ص ٤٠ الى ص ٥٥.

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2008-2012-ar.pdf

مثال ٣ من أحكام محكمة العدل الدولية المتعلقة بتنفيذ معاهدة

- أحمدو صاديو دياللو، (جمهورية غينيا ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية)، التعويض المستحق لجمهورية غينيا على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- الحكم الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

- موجز أحكام المحكمة من ص ٢٩٦ – ٣٠٦.

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2008-2012-ar.pdf

مثال ٤ من أحكام محكمة العدل الدولية المتعلقة بتنفيذ معاهدة

- القضية المتعلقة بمنصات النفط، (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية).

- الحكم الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

- موجز أحكام المحكمة من ص ٢٠ – ٣٤.

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2003-2007-ar.pdf

مثال ٥ من أحكام محكمة العدل الدولية المتعلقة بتنفيذ معاهدة

- تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود).

- الحكم الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

- موجز احكام المحكمة من ص ١٩٣- ص ٢١٣.

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2003-2007-ar.pdf

مثال ٧ من أحكام محكمة العدل الدولية المتعلقة بتنفيذ معاهدة

- المسائل المتصلة بالالتزام بالمحاكمة أو التسليم، (بلجيكا ضد السنغال) – اتفاقية مناهضة التعذيب.

- الحكم الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢.

- موجز أحكام المحكمة من ص ٣٠٨- ص ٣٣١.

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2008-2012-ar.pdf

المعاهدات التي تشترط لمصلحة الغير

- يقصد بـ "الدولة الغير" الدولة التي ليست طرفاً في المعاهدة (المادة ٢ من اتفاقية فيينا – استخدام المصطلحات).
- الأصل أن أثر الاتفاقية لا يمتد إلى غير أطرافها، ومع ذلك سمحت اتفاقية قانون المعاهدات بمد هذا الأثر إلى دولة ليست طرف : «لا تنشئ المعاهدة التزامات أو حقوقاً للدولة الغير بدون رضاها» (مادة ٣٤).
- «تفترض الموافقة ما دامت الدولة الغير لم تبد العكس، إلا إذا نصت المعاهدة على خلاف ذلك» (مادة ٣٦، فقرة ١).

ما ذهبت إليه المادة ٣٧ من اتفاقية فيينا

- ينشأ حق للدول الغير نتيجة نص في المعاهدة، اذا قصد أطراف المعاهدة بهذا النص منح هذا الحق للدولة الغير أو مجموعة من الدول تنتمي هذه الدولة إليها أو للدول جميعا، ووافقت الدولة الغير على ذلك. ويفترض هذه الموافقة ما لم يصدر عن الدولة الغير ما يفيد العكس، إلاَّ إذا نصت المعاهدة على غير ذلك.
- إذا رتبت الاتفاقية على الغير التزاماً لا يمكن تعديله أو إلغاؤه إلا بموافقة الأطراف بما فيها الدولة الغير إذا إذا ثبت أنه قصد به ألا يكون قابلاً للإلغاء أو خاضعاً للتعديل إلا برضا الدولة الغير

شرط الدولة الأكثر رعاية

- ويعني هذا الشرط أن تضع معاهدة بين دولتين نصا خاصا تتعهد كل منهما بأن تسمح للأخرى بالاستفادة من كل امتياز تمنحه في المستقبل لدولة من الدولة بالنسبة لأمر من الأمور التي يتم التعاقد بينهما عليه. وقد جرت العادة على إدراج من هذا الشرط في الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والمسائل المتعلقة بإقامة الأجانب.
- لم يرد هذا الشرط في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات... فهو شرط يتعلق بمضمون اتفاقية وليس شرطا لصحة بناء معاهدة.

بند الدولة الأكثر رعاية (الأمة)

- جاءت منظمة ال GATT لعام ١٩٤٧ بهذا المبدأ ، ومن بعدها أكدت منظمة التجارة العالمية عليه ويستند هذا المبدأ على المساواة في المعاملة بين البلدان الأعضاء في المنظمة في ميدان السياسة التجارية.
- ترى منظمة التجارة العالمية أنه لا يمكن للبلدان، من حيث المبدأ، أن تميز بين شركائها التجاريين. إذا كنت دولة ما قد قررت منح تعطي دولة أخرى معاملة خاصة (عن طريق خفض، على سبيل المثال، التعريفة المفروضة على أحد منتجاتها)، فبحسب المنظمة يجب على الدولة أن تفعل ذلك لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين.

بند الدولة الأكثر رعاية (الأمة)

- انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، ٢٠١٠

https://unctad.org/en/Docs/diaeia20101_en.pdf

https://unctad.org/fr/Docs/diaeia20101_fr.pdf

بند الدولة الأكثر رعاية (الأمة)

- انظر بند الأمة الأكثر رعاية في اتفاقيات الاستثمار، شباط ٢٠١٧، دراسة للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (منظمة دولية غير حكومية).

https://www.iisd.org/sites/default/files/publications/mfn-most-favoured-nation-clause-best-practices-fr.pdf

https://www.iisd.org/sites/default/files/publications/mfn-most-favoured-nation-clause-best-practices-en.pdf

أثر المعاهدات

- يتم أثر المعاهدة على الغير في الحالات الآتية:

المعاهدات التي تنظم وضعا عاما أو أضاع دائمة يترتب على الغير واجب الاحترام وإلزام الدول الغير بهذه الأحكام، ومثالها المعاهدات التي تؤدي إلى ولادة دولة أو تقسيم دولة أو تكرس حالة الحياد الدائم. وتلك المعاهدات التي تحدد النظام القانوني لمنطقة معينة مثل النظام القانوني للمضايق الدولية والحياد، مثال ذلك أثر معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المعقودة بين من قبل تسع دول لكنها تفتح القناة للملاحة الحرة بالنسبة لجميع الدول

النظام القانوني للمعاهدات/تابع

١٣) تفسير المعاهدة.

١٤) تعديل المعاهدات.

١٥) انقضاء المعاهدات:

أ- أبناء على رضا الأطراف.

ب- بمقتضى نص وارد فيها.

ت- انتهاء الأجل المحدد في الاتفاقية أو استنفاذ الغرض منها.

ث- تحقق الشرط الفاسخ أي الإخلال الجوهري بأحكام المعاهدة.

ج- ظهور قاعدة دولية آمرة جديدة تتعارض مع أحكام الاتفاقية.

ح- التخلي في المعاهدات الثنائية من جانب واحد عن أحكامها.

تفسير المعاهدة وفق اتفاقية فيينا

- ذهبت المادة ٣١ في فقرتها الأولى من اتفاقية فينا لعام ١٩٦٩ إلى القول : «تفسر المعاهدة بحسن نية طبقاً للمعنى العادي لألفاظ المعاهدة في الإطار الخاص بها وفي ضوء موضوعها والغرض منها».

- يشمل التفسير النص ذاته وملحقاته، إضافة لأي اتفاق عقد بين الأطراف بمناسبة عقدها، أو أي وثيقة لها صلة بالمعاهدة صدر عن دولة وقبلتها باقي الدول. (فقرة ٢، مادة ٣١).

تفسير المعاهدة وفق اتفاقية فيينا

- يؤخذ في الاعتبار في مسألة التفسير، إلى جانب سياق المعاهدة، وفق ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ ما يلي:

(أ) أي اتفاق لاحق بين الأطراف بشأن تفسير المعاهدة أو سريان نصوصها؛

(ب) أي تعامل لاحق في مجال تطبيق المعاهدة يتضمن اتفاق الأطراف على تفسيرها؛

(ج) أي قاعدة ملائمة من قواعد القانون الدولي قابلة للتطبيق على العلاقات بين الأطراف.

التفسير (مادة ٣١ من اتفاقية فيينا)

- «يؤخذ في الاعتبار، إلى جانب سياق المعاهدة، ما يلي:

(أ) أي اتفاق لاحق بين الأطراف بشأن تفسير المعاهدة أو سريان نصوصها؛

(ب) أي تعامل لاحق في مجال تطبيق المعاهدة يتضمن اتفاق الأطراف على تفسيرها؛

(ج) أي قاعدة ملائمة من قواعد القانون الدولي قابلة للتطبيق على العلاقات بين الأطراف».

كما يؤخذ بعين الاعتبار هدف المعاهدة

الوسائـل التكميلية في التفسير حسب اتفاقية فيينـا

- التي يمكن اللجوء إليها حسب المادة ٣٢ ، بما في ذلك «الأعمال التحضيرية للمعاهدة وملابسات عقدها، وذلك لتأكيد المعنى الناتج عن تطبيق المادة ٣١ أو لتحديد معنى النص حين يكون من شأن التفسير وفقاً لتلك المادة:

(أ) أن يترك المعنى غامضاً أو غير واضح؛ أو

(ب) أن يؤدي إلى نتيجة غير منطقية أو غير مقبولة».

أنواع التفسير

- للتفسير نوعان: داخلي ودولي.
- التفسير الداخلي على نوعين:

- الحكومي: وهو تفسير تسوقه الدول عن طريق تفسير تقدمه وزارة الخارجية للوزارات الأخرى.
- القضائي: تختص عادة محاكم النقض بذلك إضافة إلى مجلس الدولة، ويحدد دستور الدولة عادة المحاكم التي يحق لها القيام بتفسير المعاهدات، والا فيعود ذلك إلى القوانين.

التفسير الدولي

- المبدأ الأساسي هنا هو المساواة القانونية بين الدول، ولهذه الدول الحق في تقديم تفسير للمعاهدة.
- يأخذ هذا التفسير الأشكال الأتية:

- أن تتصرف دولة بطريقة ما تطبيقا للمعاهدة وتقبل باقي الدول هذا التصرف.
- وضع اتفاق تفسيري: وذلك في حال وجود صعوبات في التفسير، قد تلجأ الدول لوضع اتفاق تفسيري، وقد يكون بشكل برتوكول أو تبادل مذكرات أو تبادل إعلانات..

التفسير الدولي

- التفسير القضائي: حيث تتضمن المعاهدات عادة نصا يشتمل على الجهة المخولة بهذا التفسير، وهي غالبا ما تكون محكمة العدل الدولية.
- قد تتفق الأطراف في حال عدم تحديد جهة مخولة بالتفسير على عرضها على جهة معينة للتفسير من قضاء أو تحكيم.

مثال في تفسير المعاهدات حسب اجتهاد محكمة العدل الدولية

- طلب تفسير الحكم الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٢ في القضية المتعلقة بمعبد (برياه فيهيار) كمبوديا ضد تايلند كمبوديا ضد تايلند طلب الإشارة باتخاذ تدابير مؤقتة.

- الأمر الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١

- موجز أحكام المحكمة من ص ٢٤٥ وحتى ص ٢٥٧.

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-1948-1991-ar.pdf

مثال ٢ في تفسير المعاهدات حسب اجتهاد محكمة العدل الدولية

- القضية المتعلقة بمسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن حادث لوكربي الجماهيرية العربية الليبية ضد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، التنازل عن الدعوى

- الأمر الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

- موجز أحكام المحكمة من ص ١٤ – ص ٢٠

https://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2003-2007-ar.pdf

التعديل

- يقصد بالتعديل، في إطار قانون المعاهدات، التغيير الرسمي لأحكام معاهدة على يد أطرافها. ذهبت اتفاقية فيينا إلى أن التعديل جائز في حال أن التعديل منصوص عليه في المعاهدة أو لم يكن محظورا بموجبها (مادة ٤١).
- ويجوز تعديل الاتفاقية وملحقاتها، وقد يتم النص على إمكانية تعديل اللحق فقط، مثال ذلك المادة ١٨ من بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لعام ٢٠٠٠ على ما يلي : «بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ هذا البروتوكول، يجوز للدولة الطرف في البروتوكول أن تقترح تعديلاً له،...».

التنقيح

- يُقصد بالتنقيح، أساساً، التعديل. على أنّ بعض المعاهدات تتضمّن أحكاماً بشأن التنقيحات مستقلة عن التعديلات. وفي تلك الحالة، يُقصد بالتنقيح عادة تكييف المعاهدة بصورة أساسية حسب الظروف المتغيرة، بينما يقصد بمصطلح التعديل إحداث تعديلات في أحكام معيّنة، اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩، لا يرد على ذكر مصطلح التنقيح، بينما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة ١٠٩ والذي يفهم من فحواه أنه تنقيح وليس تعديل.

تعديل المعاهدة حسب اتفاقية فيينا

- جاء في المادة ٣٩ من اتفاقية فيينا أنه: " يجوز تعديل المعاهدة باتفاق الأطراف... ".
- بالنسبة للمعاهدات متعددة الأطراف لا بد من مراعاة الإجراءات التالية:

١)احترام شروط التعديل المنصوص عليها في المعاهدة.

٢)إبلاغ الدول الأطراف باقتراح التعديل.

٣)التفاوض بشان التعديل المقترح.

٤)لا يلزم الاتفاق الخاص بالتعديل الدول التي هي طرف في المعاهدة لكن ليست طرف التعديل.

التعديل حسب اتفاقية فيينا

٥) يمكن لطرفين أو أكثر من أطراف معاهدة متعددة الأطراف من الاتفاق على تغيير المعاهدة فيما بينهم فقط (اتفاقية فيينا المادة ٤١) غير أن ذلك مشروط بالنص عليه في الاتفاقية وعدم تأثيره على مراكز الأطراف الأخرى في المعاهدة ويجب إبلاغ الأطراف الأخرى بذلك.

- لا يلزم الاتفاق المعدل أية دولة تكون طرفاً في المعاهدة ولا تصبح طرفاً في الاتفاق المعدل.

الدول المنضمة إلى معاهدة بعد تعديلها

- ذهبت الفقرة الخامسة من المادة ٤٠ من اتفاقية فيينا إلى أنه:

«ما لم تعبر عن نية مغايرة، تعتبر أية دولة تصبح طرفاً في المعاهدة بعد دخول الاتفاق المعدل حيز النفاذ:

(أ) طرفاً في المعاهدة كما عدلت؛

(ب) طرفاً في المعاهدة غير المعدلة في مواجهة أي طرف في المعاهدة لم يلتزم بالاتفاق المعدل».

إنـهاء المعاهدة

- رغم أنّ معظم المعاهدات تبرم لأجل غير مسمى، إلاّ أنه يجوز أن تنص على قواعد محددة تحكم إنهاءها وما يترتب على ذلك الإنهاء من نتائج وآثار إدارية.
- مثال : تنص المادة ٦٠ (١) من الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام ١٩٨٦ على ما يلي:

«يظل هذا الاتفاق سارياً حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ما لم يقرر المجلس إطالة أمده أو تمديده أو تجديده أو إنهائه قبل ذلك وفقاً لأحكام هذه المادة».

تبني معاهدة جديدة

- يجوز أن تشير المعاهدة كذلك إلى أن المعاهدة اللاحقة تنهي معاهدة سابقة أو عدداً من المعاهدات السابقة.

مثال : انهت المادة ٤٤ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ على إنهاء بعض المعاهدات السابقة (عددت المادة هذه الاتفاقيات) في ميدان المخدرات فيما بين الأطراف في الاتفاقية الوحيدة، وحلت محلها.

https://www.incb.org/documents/Narcotic-Drugs/1961-Convention/convention_1961_ar.pdf

تبني معاهدة جديدة

- أعطى ميثاق الأمم المتحدة الأولوية لأحكام الميثاق على أيّ اتفاق دولي آخر، قائم أو مُقبل، وذلك على نحو ما نصت عليه المادة ١٠٣ : «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أيّ التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة لالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».
- تنص بعض الاتفاقيات كاتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة لعام ١٩٩٨ على أنه «لا تؤثر هذه الاتفاقية في حقوق والتزامات الدول الأطراف المنبثقة عن الاتفاقات الدولية الأخرى أو عن القانون الدولي».

تبني معاهدة جديدة دون إلغاء المعاهدة السابقة

- في هذه الحالة إذا كانت الأطراف هي ذاتها في معاهدتين لهما موضوع واحد ووفقا للمادة ٣٠ فقرة ٣ من اتفاقية ١٩٦١وحصل تعارض بعض بين أحكام المعاهدة اللاحقة مع بعض أحكام المعاهدة السابقة « فإن المعاهدة السابقة تنطبق فقط على الحد الذي لا تتعارض فيه نصوصها مع نصوص المعاهدة اللاحقة»، أي أنه في حال التعارض يطبق النص الجديد. أي يطبق مبدأ اللاحق ينسخ السابق.

تبني معاهدة جديدة دون إلغاء المعاهدة السابقة

- العديد من التساؤلات يثيرها هذا النص:

١- ما المقصود في موضوع واحد؟ في حال كان النص الجديد هو نص متخصص بينما المعاهدة السابقة عامة يطبق النص الجديد. وفي حال كان النصان عامان يطبق الجديد.

٢- ما المقصود بالتعارض؟ لم تشر اتفاقية فيينا لمعنى التعارض، ما يدعو للقول بأن هذه المسألة قد تثير مشاكل في التطبيق .

تبني معاهدة جديدة دون إلغاء المعاهدة السابقة

- في حالة المعاهدات المتتالية المتعلقة بالموضوع نفسه بين أطراف مختلفة، تطبق القاعدة اللاحق ينسخ السابق بين الاطراف المشتركين، أي بين الأطراف في كلتا المعاهدتين.

- أما فيما يتعلق بين طرف في كلتا المعاهدتين وطرف في واحدة من المعاهدتين فقط، فالمعاهدة التي يكون كلاهما طرفاً فيها هي التي تحكم حقوقهما والتزاماتهما.

انقضاء المعاهدة

- يجوز انقضاء المعاهدة حسب الاتفاقية:

١ـ بناء على رضا الأطراف (مادة٥٤ اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩).

٢ـ بمقتضى نص وارد فيها (مادة ٥٤اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩).

٣ـ انتهاء الأجل المحدد في الاتفاقية أو استنفاذ الغرض منها.

٤ـ تحقق الشرط الفاسخ أي الإخلال الجوهري بأحكام المعاهدة.

٥ـ إذا ظهرت قاعدة دولية آمرة جديدة تتعارض مع أحكام الاتفاقية وفي هذه الحالة تنتهي المعاهدة بقوة القانون ودون حاجة إلى رضا الأطراف (اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ المادة ٦٤).

انقضاء المعاهدات

٦- بالتخلي من جانب واحد عن أحكامها (المعاهدات الثنائية) ويعد ذلك في ظاهره إخلال بقاعدة العقد شريعة المتعاقدين غير أن الإجراء ممكن إذا اتفق الأطراف على ذلك أو كانت طبيعة المعاهدة أو الهدف منها يسمحان بذلك (المادة ٥٦ من اتفاقية قانون المعاهدات) وعادة ما يكون ذلك في المعاهدات السياسية التي لا ترتب حقوقاً مكتسبة مثل اتفاقيات التحالفات السياسية والعسكرية.

انقضاء المعاهدة (مادة ٥٦)

- لا تكون المعاهدة التي لا تحتوي على نص بشأن انقضائها أو نقضها أو الانسحاب منها خاضعة للنقض أو الانسحاب إلا:

(أ) إذا ثبت أن نية الأطراف قد اتجهت نحو إقرار إمكانية النقض أو الانسحاب؛ أو

(ب) إذا كان حق النقض أو الانسحاب مفهوماً ضمناً من طبيعة المعاهدة.

- على الطرف الراغب في نقض المعاهدة أو الانسحاب منها عملاً بالفقرة (١) أن يفصح عن نيته هذه بإخطار مدته أثنى عشر شهراً على الأقل أو أي أجل أخر تحدده عادة الاتفاقية المعنية.

الانقضاء بدون نص

- على سبيل المثال بعض معاهدات حقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ، لا تتضمن أحكاماً بشأن النقض أو الانسحاب.

المعاهدات المتعارضة مع قاعدة آمرة

- تكون المعاهدة باطلة حسب المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا «إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالقاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع».
- حسب المادة ٦٤ «إذا ظهرت قاعدة آمرة جديدة من القواعد العامة للقانون الدولي فان أية معاهدة نافذة تتعارض معها تصبح باطلة وتنقضي».

نظرية تغير الظروف وفق المادة ٦٢

- ذهبت اتفاقية فيينا إلى أنه «لا يجوز الاحتجاج بالتغيير الجوهري غير المتوقع في الظروف التي كانت سائدة عند عقد المعاهدة كأساس لانقضائها أو الانسحاب منها إلا بتحقق الشرطين الآتيين:
- (أ) أن يكون وجود هذه الظروف مثل سبباً رئيسياً لرضا الأطراف الالتزام بالمعاهدة؛ و
- (ب) أن يكون من شأن التغيير أن يبدل بصورة جذرية في مدى الالتزامات التي ما زال من الواجب القيام بها بموجب المعاهدة».

نظرية تغير الظروف وفق المادة ٦٢- شرح

- وعليه من شروط الفقرة الأولى من المادة ٦٢ :

- يعد تغيير الظروف سببا لانقضاء معاهدة في حال تحقق :

١) أن يحصل التغيير الجوهري بعد عقد المعاهدة سواء كان ذلك قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ، وقد يحصل بصورة تدريجية أو فوري

٢) حصول ما يشكَل اختلاف حقيقي بين وقت الإبرام ووقت التحجج بالظرف الجوهري، وأن يكون التغيير من شأنه تعديل طبيعة الالتزامات الواردة في المعاهدة.

٣) أمثلة :

- الانتقال من حالة سلم لحالة حرب (تغير جوهري فوري)

نظرية تغير الظروف وفق المادة ٦٢- شرح

- أمثلة:

- اتفاقية استثمار تشمل منطقة أصبحت جزء من دولة فيدرالية، وأصبح من اختصاص حكومة الإقليم تقييم الاتفاقيات.
- عقد اتفاقية في ظل ظروف أزمة اقتصادية لدولة، وتلاها انهيار تام في المنظومة الاقتصادية (في هذه الحالة الأزمة لم تكن تنذر بانهيار الاقتصاد، وهي حالة تغير جوهري تدريجي).
- قد تكون الواقعة التي تشكل تغيرا في الظروف واقعة قانونية أو واقعة فعلية: التدهور الاقتصادي واقعة فعلية، او اصدار قانون جديد يمنع أو يمس بحقوق تقرها الاتفاقية.

نظرية تغير الظروف وفق المادة ٦٢

«٢- لا يجوز الاحتجاج بالتغيير الجوهري في الظروف كأساس لانقضاء المعاهدة أو الانسحاب منها في إحدى الحالتين الآتيتين:

(أ) إذا كانت المعاهدة تنشئ حدوداً؛ أو

(ب) إذا كان التغيير الجوهري في الظروف ناتجاً عن إخلال الطرف الذي يتمسك به إما بالتزام يقع عليه في ظل المعاهدة أو بأي التزام دولي آخر مستحق لطرف آخر في المعاهدة».

- أي لا يجوز للدولة ان تستفيد من خطأ ارتكبته.